

في ندوة اقيمت في العاصمة الليبية

ابو غزالة يستعرض التطورات المعاصرة للاقتصاد الدولي وتأثيرها على الاقتصاد العربي

وعن مشروع الشرق اوسيطى وتأثيره على السوق العربية المشتركة فقد افاد الاستاذ ابو غزالة الى التأكيد بأن المخططات الشرق اوسيطية تهدف في نهاية المطاف الى ظهور الهوية العربية ونزوال النظام العربي من خلال تقويض وذوبان الاقطار العربية في ترتيبات اقتصادية شرق اوسيطية لذا فان هذا المشروع يشكل واحدا من اخطر التحديات الجديدة التي ستواجه الاقتصاد العربي ومؤسساتاته القومية في القرن المقبل.

وفي هذا تهديد خطير للسوق العربية المشتركة التي تقوم على المصالح الاقتصادية المتباعدة والمتوازنة بين جميع الدول الاعضاء في السوق ومن هنا لا بد من النظر الى قيام السوق العربية المشتركة كضرورة ملحة للوقوف في وجه المخططات التي تهدد مستقبل الامة. وتناول الاستاذ ابو غزالة مشروع الشراكة الاوروبية والتوصطية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي وقال ان كل المشروعين المتوسطي «الاوروبى» والاوسيطى «الامريكي» يشتركان بعدد من الاهداف اهمها اشتراك المشروعين في الحق الضرر بالنظام الاقليمي العربي اذ انهما يؤيدان الى عرقلة قيام وحدة اقتصادية عربية وسوق عربية مشتركة لكنه قال ان مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية يعتبر الافضل بين المشاريع المطروحة على المنطقة في ظل الظروف الراهنة مقارنة بالتحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية ومشروع الشرق اوسيطى لأنه يشجع التجارة العربية البينية ويدعم اقامة منظمة التجارة العربية البينية والمنطقة التجارية الحرة العربية.



طلال ابو غزالة

طرابلس. الرأي . شارك السيد طلال ابو غزالة رئيس الجمع العربي للادارة بندوة عقدت في طرابلس بالجماهيرية الليبية يومي ٢٥ و ٢٦ من الشهر الجاري تحت عنوان «السياج الواقى للاقتصاد العربى» والتي جاءت بتنظيم مشترك بين مجلس الموحدة الاقتصادية العربية وأكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية في الجماهيرية الليبية.

وقدم السيد ابو غزالة في الندوة بحثا قيما تركز على التطورات المعاصرة للاقتصاد الدولي وتأثيره على مستقبل الاقتصاد العربي حيث أكد بأن البيئة الدولية الجديدة أصبحت تفرض تحديات متعددة امام الدول العربية للشروع في اصلاحات مؤسسية واقتصادية لتجنب سلبيات هذه البيئة الجديدة ولجمي المنافع المتوقعة من التغيرات الحاصلة والمساهمة في دمجها في هذه البيئة التي تسير نحو العولمة والتكتلات الاقتصادية وعالمية التجارة وتحريرها.

وتطرق الى العولمة وتأثيراتها الاقتصادية وكذلك الى قيام منظمة التجارة العالمية وتأثيرها ايضا كما تطرق الى التوجه نحو الخصخصة في اطار الاصلاح الاقتصادي كسياسة وادارة داعيا الى الموازنة والمالفاضلة بين دور القطاع العام والقطاع الخاص بحيث يتوزعان الاذوار على اسس شراكة متوازنة شريطة مراعاة مصلحة الدولة ككل ذلك لأن رد الاعتبار للدولة مطلوب ودور القطاع الخاص في التنمية الشاملة مطلوب، وحان الوقت لوضع المعادلة التي توافق بين القطاعين والتنسيق بينهما ليضطلعوا بدورهما في مسألة التنمية ضمن توازن اجتماعي مرفوض.